

## ساري حنفي وأوجا آ. تيلتنس\* التمييز ضد المهنيين الفلسطينيين في لبنان\*\*

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع اليد العاملة الفلسطينية في لبنان، وكيف يتم إقصاؤها عن سوق العمل اللبنانية، بذريعة أن الفلسطينيين "مقيمون مؤقتون"، ويجب عدم دمجهم في الاقتصاد اللبناني. وتستند هذه الدراسة إلى نحو مئة مقابلة مع مهنيين فلسطينيين ومع مسؤولين في النقابات اللبنانية، لتنتهي إلى الكشف عن حالات متمادية من التمييز والإقصاء، الأمر الذي يرغم كثيراً من الأطباء على العمل كمرضى، أو المهندسين على العمل في غير اختصاصهم؛ وهذا يعني أنهم يتقاضون رواتب أقل، مع فرص قليلة جداً للترقية. وتشير الدراسة إلى أن تغيير هذه الحال بات صعباً جداً بسبب ضعف الموقف القانوني للفلسطينيين، لأن قوانين العمل اللبنانية وأنظمة النقابات المهنية تقف جداراً فاصلاً أمام حق الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ 60 عاماً، في الاستفادة من مزايا العمل الدائم. فعلى سبيل المثال، تذكر الدراسة أن الطبيب الأجنبي، والفلسطيني بالطبع، يحتاج إلى عضوية نقابة الأطباء لمزاولة مهنته، وهذا الأمر يتطلب دفع 333 ألف دولار للنقابة كي تسمح له بافتتاح عيادة مثلاً. وهذا المبلغ يعتبر مستحيلاً بالنسبة إلى الطبيب الفلسطيني.

### 1 - مقدمة

في عصر العولمة الذي نعيشه، ما زال موقف كثير من الدول يتسم بالنزعة القومية فيما يتعلق بسوق العمل المهني. ولا يسري هذا الموقف على مسألة فتح أسواق العمل أمام المهاجرين الأجانب فحسب، بل على كيفية تعامل السلطات الحكومية مع اللاجئين الموجودين في مجتمعها أيضاً. ويمثل لبنان طرازاً أصلياً لدولة من هذا النوع، فهو يوصد سوق العمل فيه بوجه اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما المهنيين منهم، كما أن الإطار القانوني الوطني، بما في ذلك أنظمة النقابات المهنية، يدعم إقصاء هذه المجموعة السكانية من سوق العمل. وفي حين كان لبنان يمثل تاريخياً موقعاً فيه شركات دولية وإقليمية وفلسطينية، وخصوصاً تلك العاملة في مجالي الهندسة وتدقيق الحسابات، وهذا ما يؤمن عملاً للعديد من المهنيين الفلسطينيين (Longuenesse 2005)، نجد أن الصورة تغيرت خلال ستينيات القرن العشرين. والحجة التي يسوقها العديد من اللبنانيين لتبرير إقصاء اللاجئين الفلسطينيين عن سوق العمل، هي أن هؤلاء الفلسطينيين ليسوا إلاً مقيمين مؤقتين، وبالتالي يجب ألا يندمجوا في الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنظمة العمل المعادية لتوظيف الفلسطينيين، تمكن العديد من المهنيين الفلسطينيين من إيجاد سبل لتجاوز هذه الأنظمة والوصول إلى سوق العمل.

تهدف هذه المقالة إلى توصيف الأوضاع التي يواجهها المهنيون الفلسطينيون في سوق العمل اللبنانية، واستجابتهم لهذه الظروف. وسنقوم ببيان مؤهلات المهنيين الفلسطينيين ومهاراتهم، ثم سنقوم بتوصيف شروط عملهم، وبدراسة الأساليب التي يلجأ إليها المهنيون الفلسطينيون لتجاوز العقبات القانونية، وتلك المرتكزة إلى مواقف، والعقبات الأخرى التي تقف في وجه حصولهم على العمل، ومدى نجاحهم في هذا الشأن.

### المنهج والبيانات

استندت هذه الدراسة، بشكل رئيسي، إلى أكثر من مئة مقابلة مفصلة ومعمقة أجريت مع مهنيين فلسطينيين، ومع قادة النقابات المهنية اللبنانية (سيشار إلى طريقة البحث هذه بالمقابلات). كما اعتمدنا إحصاءات جمعت في مسح للعمالة الأسرية بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أُجري بهدف إعداد هذه الدراسة (سيشار إلى طريقة البحث هذه بالمسح). وقد تم جمع البيانات كلها كجزء من مشروع بحثي عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، قام به معهد فافو للدراسات التطبيقية الدولية (FaFo) في أوسلو - النرويج (1).

أجري العمل الميداني النوعي خلال الفترة من حزيران/يونيو حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006، وقام به ساري حنفي بمساعدة باحثين مساعدين (2).

أخذت الملاحظات باللغة العربية ومن ثم تُرجمت إلى اللغة الإنكليزية ودوّنت. لم نستخدم أجهزة تسجيل، وبُذلت الجهود لجمع مبعوثين (3) من المناطق جميعها (بيروت 42%؛ الشمال 30%؛ البقاع 5%؛ الجنوب 23%)، ومن

الأعمار كلها (38% منهم دون الخامسة والثلاثين). ومثل الرجال السواد الأعظم من المبحوثين (84%)، وهو ما يشكل انعكاساً لنسبة مشاركتهم في سوق العمل المهني. وكان نصف المهنيين الذين قابلناهم، تقريباً، من سكان المخيمات. ومثلت المهن المختلفة النسب التالية: مهندسون 30%؛ مدرسون 15%؛ محاسبون 13.5%؛ ممرضون 12%؛ محامون 9.5%؛ أطباء صحة 8%؛ صيادلة 7%؛ أطباء أسنان 5%؛ وكان أربعة من كل عشرة (43%) من المبحوثين، متخرجين من جامعات أجنبية، وخصوصاً من أوروبا الشرقية. (4)

أمّا في عينة مسح قوة العمل (مسح العمالة)، الذي تم إجراؤه أيضاً خلال الفترة من حزيران/يونيو حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006، وقد قام به تيلتنس، فقد جرت مقابلة 2744 أسرة معيشية من المخيمات الفلسطينية جميعها، ومن العديد من المناطق والتجمعات السكانية المجاورة. (5) وبالتالي، فإن الأرقام الإحصائية تسري على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بالمناطق التي تمت زيارتها، لا على الذين يعيشون في مواقع أخرى. وثمة اعتقاد سائد أن الفلسطينيين الذين يعيشون في مواقع أخرى يتمتعون بأوضاع معيشية أفضل. في أي حال، ونظراً إلى عدم توفر إحصاءات موثوق بها تتناول اللاجئين خارج المخيمات، والذين يعيشون في مناطق لم يشملها المسح الذي أجريناه، فإننا سنعمد نتائج مسح العمالة الموجودة في هذه الدراسة.

## 2 - الفلسطينيون في لبنان

### الدولة اللبنانية والاقتصاد اللبناني

لبنان دولة متعددة الطوائف ذات حكومة ضعيفة إلى حد ما. وتاريخ لبنان الحديث حافل بالأحداث الدراماتيكية: الحرب الأهلية (1975 - 1990)؛ الغزو الإسرائيلي سنة 1982؛ حرب تموز/يوليو 2006؛ المعركة ضد "فتح الإسلام" في سنة 2007، التي خلقت مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين أثراً بعد عين؛ وهذا غيض من فيض. وقد شكّل التنزاع الطائفي والسياسات الإقليمية والدولية واللاجئون الفلسطينيون، المكونات الرئيسية للمشكلات التي عانتها هذه الدولة الصغيرة الواقعة شرق المتوسط، والتي تضم أربعة ملايين نسمة تقريباً. (6) وتعتبر العلاقات الزبائنية المتركرة حول الزعامات السياسية التقليدية والأحزاب والمجموعات الإسلامية، أكثر أهمية من المؤسسات الديمقراطية الحديثة في مجال توزيع الخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية، وخدمات الضمان الاجتماعي. ويعاني لبنان غياب الثقة عموماً بين المجموعات الطائفية المتعددة، وهو ما أدى بالتدرج، إلى ترسيخ الارتباطات الطائفية (أنظر مثلاً: Haddad 2002; Leenders 2003; Khalaf 2003; Khalidi and Riskedahl 2007; Knudsen 2005; Salibi 2005).

إن الاقتصاد اللبناني، الذي يوصف بأنه "سوق حرة ذات تقليد تجاري راسخ بعدم التدخل" *laissez faire*، هو اقتصاد بالغ الضعف (ETF 2005; Nizameddin 2006)، تسيطر فيه على السوق مشاريع محدودة، كما أنه يتسم بطبيعة غير رسمية إلى حد كبير. ففي سنة 2002، تم تسجيل ربع مؤسسات لبنان تقريباً، والبالغ عددها 265.000 مؤسسة، في غرفة التجارة، لكن نسبة المؤسسات التي صرحت للسلطات عن إيراداتها، لم تتجاوز 13%. إن الطبيعة السائدة لمشاريع الأعمال اللبنانية هي "رأس المال العائلي"، وهو ما يقتضي ضمناً أن هذه المشاريع تُدار بشكل رئيسي بحسب المصالح الشخصية أو المحسوبيات (Longuenesse 2006). كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية نادرة، وقد عانت الدولة خسائر لا يستهان بها في رأس المال البشري نتيجة تفشي ظاهرة الهجرة (Labaki 2003; Nasr 2003).

### اللاجئون الفلسطينيون

أدى الصراع العربي الإسرائيلي، وحرب 1948، إلى لجوء عدد كبير من الفلسطينيين إلى جميع المناطق المجاورة لإسرائيل، بما في ذلك لبنان الذي لجأ إليه 100.000 شخص تقريباً (Farsoun and Zacharia 1997). واعتباراً من حزيران/يونيو 1967، تنامت المشاعر الوطنية الفلسطينية بسرعة، وذلك بعد هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن في سنة 1970، وانتقال قيادتها إلى بيروت حيث تحولت المخيمات في لبنان إلى مركز للمقاومة الفلسطينية ضد الدولة اليهودية. وعلى الرغم من أن وكالة الإغاثة (الأونروا) كانت قد أنشئت لتأمين حاجات اللاجئين الفلسطينيين، ولتوفير الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية لهم في لبنان، فإنه تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية مثل دور الحضانه ومراكز التدريب المهني والعيادات وفروع الصناعات

المختلفة (نسيج؛ منتجات جلدية؛ أشغال حديدية؛ أثاث؛ صناعات يدوية). وتوسعت هذه المؤسسات توسعاً كبيراً خلال السبعينيات (Farsoun and Zacharia 1997; Peteet 2005). وجاء وقت كانت فيه النسبة الأكبر من العمالة الفلسطينية، 65% تقريباً، تعمل لدى [مؤسسات] منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة، بما في ذلك المكاتب السياسية والوحدات المسلحة (Sayigh 1994).

إن أحد الأسباب الكامنة وراء هذا التطور الاقتصادي كان الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع الفلسطينيين في سنة 1969، وهو الاتفاق الذي أَمَّن للفلسطينيين سيطرة كاملة على المخيمات التي تحولت فعلياً إلى دولة داخل دولة. وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من التطورات التي حدثت بعد معركة نهر البارد في سنة 2007، لا تزال المخيمات تشكل منعزلات خارجة إلى حد ما عن سيطرة القانون اللبناني.

وأجبر الغزو الإسرائيلي في سنة 1982 منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت. وبغياب القيادة الفلسطينية، اختفت عشرات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتلاشت معها فرص العمل والحصول على دخل. إن خروج منظمة التحرير من لبنان في وقت تضاءلت فيه التحويلات المالية التي كانت ترد بصورة خاصة من دول الخليج خلال الثمانينيات، وكذلك تحويل المعونات الخارجية من الفلسطينيين في لبنان إلى المناطق الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، زادا الأمور سوءاً.

هناك حالياً ما يزيد على 400.000 لاجئ فلسطيني مسجلين في الأونروا، (7) لكن الشائع حالياً افتراض أن نصف هذا العدد تقريباً، وهو يتراوح بين 200.000 إلى 250.000 لاجئ، يقيمون فعلياً بلبنان (Pederson 2003). ومن هؤلاء، يعيش الثلثان في مخيمات تتوفر فيها خدمات الأونروا، أو في تجمعات صغيرة مجاورة للمخيمات حيث يمكن للناس الاستفادة من خدمات الأونروا وخدمات الجمعيات الأهلية الأخرى من فلسطينية وغير فلسطينية، أما الثلث الباقي فيعيش في أماكن أخرى في لبنان، ويُعتبر وضع أفرادها عامة أفضل من وضع سكان سائر المخيمات، على الرغم من عدم وجود إحصاءات تدعم هذا الافتراض. كذلك فإن بعض هؤلاء منحوا الجنسية اللبنانية. (8)

بالإضافة إلى ذلك، غادر لبنان عدد يتراوح بين 150.000 – 200.000 لاجئ فلسطيني، وتوجه العديد منهم إلى أوروبا (Dorai 2003؛ شبلاق 2005). وقد تم تبرير الهجرة الشرعية وغير الشرعية بالرغبة في الدراسات العليا والعمل وتحسين مستوى الدخل والمعيشة. وترتبط الهجرة أيضاً بالإقصاء الاجتماعي، وبشعور اللاجئ في لبنان بأنه مواطن من الدرجة الثانية (Sørvig 2001).

ويبدو أن مشاعر الريبة وعدم الثقة بين المجموعات الطائفية تمثل سمة مهمة في التركيبة النفسية اللبنانية المعاصرة (Khalaf 2003). وتتوسع مشاعر عدم الثقة هذه لتشمل موقف المواطنين اللبنانيين من الفلسطينيين الذين يحملهم اللبنانيون بكل طوائفهم، ولا سيما المسيحيين منهم، مسؤولية إشعال الحرب الأهلية في لبنان. فقد أضحى الفلسطينيون كبش الفداء بحيث حُمِلوا وزر "المشكلات" التي يعانها لبنان بما فيها بعض الاغتيالات السياسية، كما أن اللبنانيين يعارضون بشدة توطین الفلسطينيين بصورة دائمة في لبنان. واللافت أن الفلسطينيين أيضاً يرفضون بشدة فكرة التوطين، ويتمسكون بـ "حق العودة" إلى فلسطين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194. والمؤسف أن الموقف اللبناني من التوطين يُترجم إلى سياسات خانقة تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية للفلسطينيين (Nasrallah 1997; Haddad 2000; Sayigh 2001; Khalili 2005; Knudsen 2007).

## التعليم والعمالة

نظراً إلى ندرة موارد اللاجئين الفلسطينيين، أصبح التعليم شرطاً حاسماً للقيام بالمشاريع وكذلك لإمكان الحصول على عمل. لكن، وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يعلقها العديد من الفلسطينيين تقليدياً على التعليم، فإن مسح العمالة الذي أجراه معهد فافو في سنة 2006 يُظهر أن أفراداً قليلين فقط يتابعون تعليماً عالياً، إذ ورد في الدراسة أن 3.8% من الفلسطينيين الذين هم في الفئة العمرية 25 عاماً فما فوق، يحملون شهادات جامعية، وهذه النسبة نفسها تنطبق على من أنهى تعليماً مهنياً أو شبه مهني. (9) ويُظهر الجدول رقم 1 أن معدل التحصيل الدراسي بين الفلسطينيين هو أكثر انخفاضاً بكثير منه بين المواطنين اللبنانيين.

## التحصيل الدراسي بين اللاجئين الفلسطينيين، وبين المواطنين اللبنانيين، وذلك بحسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	اللاجئون الفلسطينيون <sup>(*)</sup>	المواطنون اللبنانيون <sup>(**)</sup>
29 – 25	٪11	٪24
34 – 30	٪11	٪18
39 – 35	٪11	٪17
44 – 40	٪6	٪14
49 – 45	٪9	٪15

(\*) المصدر: مجموعة بيانات فافو مأخوذة من مسح العمالة لسنة 2006 في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم.

(\*\*) المصدر: MoSA, CAS and UNDP 2006, table 2-7.

نستطيع القول إن 6٪ تقريباً من العمالة الفلسطينية أنهت التعليم الجامعي، وإن هذه النسبة حصلت على شهادة تعليم شبه مهني بعد المرحلة الثانوية. ويظهر ذلك أن مستوى التعليم بين أفراد القوة العاملة من الفلسطينيين أدنى منه بين أفراد القوة العاملة من المواطنين اللبنانيين، إذ إن واحداً من كل خمسة من هؤلاء حاصل على شهادة جامعية (10). (MoSA, CAS and UNDP 2006, table 3-4).

ومن وجهة نظر تاريخية، أدت العلاقات السياسية الطيبة التي ربطت منظمة التحرير الفلسطينية بالاتحاد السوفياتي السابق وبدول أوروبا الشرقية، إلى زهاب العديد من الفلسطينيين إلى تلك الدول للتحصيل الدراسي العالي. وتكشف المقابلات النوعية التي أجريناها أن المنح الجامعية للأشخاص الذين يتجاوزون الأربعين كانت في معظمها من منظمة التحرير الفلسطينية ومن مجموعاتها السياسية، أما المصدر الذي يلي ذلك أهمية من ناحية الدعم التعليمي فهو الأقارب، ولا سيما الأشقاء الذين يعملون خارج لبنان (في دول الخليج العربي بصورة أساسية، وأحياناً في أوروبا وأميركا الشمالية). ويظهر مسح العمالة الذي جرى في سنة 2006 أن 62٪ من الأسر المعيشية الفلسطينية لها قريب من الدرجة الأولى (والد؛ شقيق؛ ابن) يعيش خارج لبنان: 39٪ في أوروبا؛ 24٪ في دول الخليج العربي؛ 10٪ في الولايات المتحدة أو كندا. وتزداد نسبة وجود قريب في الخارج بارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لرب العائلة، وربما نجد أحياناً أقرباء من الدرجة الأولى في أكثر من دولة (11). وقد أتاح صندوق الطلبة الفلسطينيين والأونروا للأفراد إتمام دراستهم الجامعية من خلال تقديم القروض والمنح، وتغطي المنح عادة جزءاً من رسوم التعليم (700 – 900 دولار أميركي تقريباً في العام). لكن دعم الأونروا للتعليم العالي انخفض في الأعوام الأخيرة انخفاضاً كبيراً. وتقوم العائلات عادة بتغطية ما تبقى من رسوم التعليم إضافة إلى تكاليف معيشة الطلاب، لكن الدراسة التي أجريناها تظهر أن العائلات غالباً ما تعجز عن تقديم هذا الدعم. والواقع أن عائلات أكثر من نصف من قابلناهم في البحث المعمق، وخصوصاً العائلات التي تعيش في مخيمات اللاجئين وفي الجنوب، لم تتمكن من تأمين مصاريف التعليم العالي، وبالتالي يلجأ الطلاب في حالات كهذه، إلى إيجاد عمل إلى جانب دراستهم، إما بدوام جزئي، وإما بدوام كامل.

## الوضع القانوني

يحمل الفلسطينيون جميعهم بطاقات تخولهم حق مغادرة لبنان والعودة إليه، عدا بضعة آلاف غير مسجلين لدى الأونروا ولدى مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وعموماً يتم معاملة الفلسطينيين كأجانب، وهم يتمتعون بالحقوق التي يملها هذا الوضع، لكن الشروط القانونية والممارسات تضيّق الخناق أكثر على حقوق الفلسطينيين في بعض الحالات المعينة (El-Natour 1997; Suleiman 2006). ويعتبر مبدأ المعاملة بالمثل أساسياً في كيفية تعامل الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها، فبحسب هذا المبدأ، يمنح

الأجنبي في لبنان الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن اللبناني في بلد هذا الأجنبي، وبما أن اللاجئين الفلسطينيين يفتقرون إلى وضع المواطنة، فهم محرومون من كثير من الحقوق.

وفيما يتعلق بالعمل، فإن العديد من القوانين والمذكرات تمنع توظيف الفلسطينيين في 70 مهنة تقريباً، بما فيها المهن الحرة، كما أن هناك عدداً من المهن الأخرى التي يعتبر إصدار إجازات العمل فيها إلزامياً، وهنا يسري قانون المعاملة بالمثل، وهذا يقتضي ضمناً منع تشغيل الفلسطينيين واقعياً. ويقتصر التشغيل القانوني للفلسطينيين (خارج مخيمات اللاجئين) على بعض الأعمال الوضيعة والمكتبية. وفي حزيران/يونيو 2005، أصدر وزير العمل آنذاك مذكرة كان الهدف منها تسهيل دخول الفلسطينيين إلى مجال التوظيف القانوني، لكن أثرها كان محدوداً، وظل الحظر على المهن من دون تغيير (الناطور 2005؛ Suleiman 2006؛ El-Natour 1997). ويمكننا إدراك مدى صعوبة حصول الفلسطينيين على عمل في لبنان بشكل قانوني، إذا عرفنا أنه من 121.375 إجازة عمل صدرت لغير اللبنانيين في سنة 2007، لم يتعد نصيب الفلسطينيين منها 141 إجازة فقط. (12)

تقوم الوزارات المعنية باقتراح القوانين المتعلقة بالمهنيين في لبنان، ومن ثم يعرضها مجلس الوزراء أمام مجلس النواب، حيث تتم الموافقة عليها، وبعد ذلك يصدرها رئيس الجمهورية اللبنانية ويوقعها رئيس الحكومة. وفيما يتعلق بالأنظمة الداخلية للنقابات المهنية، فإن الوزارة المعنية بها يجب أن توافق عليها (مثلاً، يجب أن توافق وزارة الصحة على النظم الداخلية لنقابة الأطباء).

وكي يمارس المهني الفلسطيني مهنة ما، فإن عليه، شأنه في ذلك شأن أي مهني في لبنان، الانتساب إلى النقابة المعنية. (13) وثمة استثناءان في هذا الوضع العام: الأول، يخص المدرسين الذين لا نقابة مهنية لهم وإنما اتحاد آخر يتم الانتساب إليه اختياريًا؛ الثاني، يتعلق بالمحامين، فالمحامون الأجانب لا يستطيعون الانتساب إلى نقابة المحامين اللبنانيين، لكن رئيس النقابة يمكنه أن يخول محامياً أجنبياً الترافع أمام المحاكم اللبنانية.

تتطلب النقابات المهنية جميعها وجود إجازات عمل تتيح للشخص ممارسة مهنته، ونادراً ما يوجد أعضاء فلسطينيون في النقابات المهنية. إن رسوم العضوية لغير اللبنانيين معادلة عموماً للرسوم التي يدفعها المهنيون اللبنانيون، عدا نقابة الأطباء، إذ يتعين على الأجانب، بمن فيهم الفلسطينيون، دفع مبلغ باهظ يصل إلى 333.000 دولار أميركي لدى حصولهم على العضوية. ولا يمكن لغير الأعضاء اللبنانيين، في أي من النقابات، الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية، مع أن العديد من المهنيين (كالمهندسين مثلاً) ملزمين بالمساهمة في هذه الصناديق، وهو ما يجعل كثيرين من المهنيين غير راغبين في العضوية.

علاوة على النقابات المهنية اللبنانية، هناك 13 اتحاداً مهنيًا فلسطينياً في لبنان تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية، لكن لا توجد اتحادات للممرضات والمحاسبين. هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد العام للمحامين الفلسطينيين جمد نشاطه منذ انهيار العديد من مؤسسات منظمة التحرير في سنة 1982، لكن تجري حالياً محاولات لإحيائه. ولا تضم الاتحادات الفلسطينية إلاّ القليل من الأعضاء، وهي ضعيفة عامة، وتؤدي بصورة رئيسية، دوراً سياسياً. كما أن دورها التمثيلي لدى السلطات اللبنانية لا يتمتع بأي اعتبار.

### 3 - العمالة وشروط العمل

سنبين في هذا الجزء أوضاع العمل العامة المحيطة بالمهنيين الفلسطينيين، وسنستكشف الكيفية التي يتعامل بها هؤلاء مع العقبات القانونية والعوائق الأخرى الناجمة عن التمييز، والتي تعترض مسيرة حياتهم المهنية. سنقدم بداية بعض الأرقام الإحصائية الناتجة من مسح شمل الفلسطينيين من حملة الشهادات العليا. ويمكن تصنيف النسبة العظمى منهم (93%) كمهنيين ومديرين يعمل أغلبيتهم في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي (63%)، أو الخدمات الاجتماعية (22%)، ويعمل بعضهم في التجارة والفنادق والمطاعم (6%)، والصناعة (3%)، والمال والعقارات (3%)، وهناك عدد قليل يعمل في مجال المواصلات والاتصالات (1%)، والبناء (1%).

وتعتبر الأونروا والجمعيات الأهلية قطاعين مهمين لتوظيف المهنيين الفلسطينيين، إذ تُظهر الأرقام الإحصائية أن 37% من خريجي الجامعات الفلسطينية الموظفين، وكذلك 22% من الموظفين من حملة الشهادات شبه المهنية، يتلقون رواتبهم من الأونروا. أضف إلى ذلك أن 9% من خريجي الجامعات هم موظفون لدى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعيات أهلية أخرى، وأن 13% يعملون لدى منظمة التحرير الفلسطينية، أو لدى إحدى الفصائل السياسية الفلسطينية الأخرى. ويعمل ربع حملة الشهادات الجامعية تقريباً من القاطنين داخل المخيمات في سوق العمل اللبنانية، أي في سوق العمل خارج المخيمات، بينما ترتفع هذه النسبة بين الفلسطينيين خارج المخيمات.

والنسبة العظمى ممن قابلناهم تعمل في مجال تخصصها الدراسي، في حين ينتقل ربع من قابلناهم بين حالات البطالة الكاملة والعمل الجزئي، أو العمل في مجالات لا علاقة لها بخبرته. وتظهر المقابلات تنامي صعوبة الحصول على عمل لائق في أول مرة يعمل فيها الفرد، وهو أمر تؤيده الأرقام الإحصائية، التي تبين أن نسبة ما يسمى العمال المحبطين، أي العمال الذين يتخلون عن فكرة العثور على عمل (يتلاءم ومجال دراستهم)، هي الأعلى بين الشباب وبين الذين يحملون درجة علمية بعد المرحلة الثانوية. كما يظهر مسح العمالة أنه في حين لا تبدو البطالة بين أوساط الفلسطينيين ممن يحملون شهادات عليا أكثر انتشاراً منها بين بقية الفلسطينيين، فإن البطالة طويلة الأمد تبدو كذلك.

### العمالة والترقية

عرض المسح الأساليب التي اتبعها العاطلون عن العمل في العثور على عمل، فقال ثلاثة أرباع هؤلاء (74%) أنهم يعتمدون بصورة رئيسية على العائلة وعلى الشبكات الاجتماعية، في حين قال 18% منهم أنهم اتصلوا مباشرة بأصحاب العمل المحتملين، بينما لجأ 8% منهم إلى أساليب أخرى. ومع أن العلاقات الشخصية مهمة لخريجي الجامعات، إذ ذكر 32% منهم أنهم يلجأون إلى هذه الطريقة، فإن الاتصال بصاحب العمل وتقديم الطلب إليه مباشرة، يبدو أكثر أهمية للعاطلين عن العمل - فستة من عشرة (57%) لجأوا إلى هذه الطريقة. وفعلاً، يعتبر تقديم طلب عمل رسمي إلزامياً للعمل في الأونروا وفي بعض المنظمات الأهلية، وهو مهم في العديد من الأعمال في سوق العمل اللبنانية الرسمية. أما التواصل الشخصي مع أصحاب العمل اللبنانيين فهو محدود، والسبب في ذلك هو، جزئياً، وجود نسبة لا يستهان بها من المهنيين الفلسطينيين موظفين خارج سوق العمل الرسمية، ومن دون أي اعتبار لمؤهلاتهم الدراسية.

وبحسب المسح دائماً، فإن 69% من الفلسطينيين العاملين من حملة الشهادات العليا جرى توظيفهم بعد الاتصال مباشرة بصاحب العمل (في مقابل نسبة وسطية تبلغ 24%)، وإن 12% حصلوا على العمل من خلال الشبكات الاجتماعية (مقارنة بنسبة وسطية تبلغ 38%)، وإن 8% حصلوا على العمل من خلال مكاتب التوظيف (مقارنة بنسبة وسطية تبلغ 2%)، وإن 10% فقط أنشأوا مكان عملهم الخاص، في حين بدأت نسبة وسطية تبلغ 27% من العاملين جميعهم، مشروع عمل خاصاً بها. لكن، بما أن معدل انتشار الدراسة الجامعية هو أعلى بين الراشدين الأصغر سناً، وأن إنشاء عمل خاص يتطلب عادة خبرة طويلة وشاملة ورأس مال، فيمكننا أن نغزو بعض التباينات إلى عامل العمر. ومع ذلك، وحتى بعد ضبط متغير العمر، يبدو واضحاً أن نسبة الخريجين الفلسطينيين من أصحاب الأعمال الحرة، أو ممن يعملون في مشاريع خاصة بهم، أقل من باقي الفلسطينيين. ويجب الإشارة هنا إلى أن نسبة لا يستهان بها تعمل كمدرسين وممرضين، وهذه مهنة نادرة ما تؤدي إلى استقلال الأفراد والعمل لحسابهم الخاص. السبب الثاني في انخفاض عدد الذين يعملون لحسابهم الخاص نسبياً هو العوائق القانونية التي تحول دون إنشاء مشروع عمل خارج مخيمات اللاجئين - فهذا أمر غير قانوني. أما في داخل المخيم، فهناك عموماً أخرى، وأولها قدرة الإنفاق المحدودة داخل المخيم، الأمر الذي يقلص فرصة نجاح المشروع. التحدي الثاني هو "الانحرافات" المتعددة، كالمنافسة التي يواجهها الفرد من أصحاب عمل غير مؤهلين يبيعون بضائع مهربة. فمثلاً، يقول أحد الصيادلة الذين يمارسون المهنة منذ زمن:

فكرت في إنشاء صيدلية في داخل المخيم، لكن ذلك يحمل في طياته العديد من الأمور: (1) ممارسة الصيدلة داخل المخيم حافلة بالتجاوزات القانونية، وأنا غير معتاد على العمل بهذا الأسلوب، ولا أرتاح للعمل هكذا. (2) نسبة الأرباح منخفضة جداً، إذ إن الدواء الغالي يباع بسعر 1000 ل.ل. (0.67 دولار) للقطعة... (14) (3) تحقيق الربح صعب نظراً إلى وجود منافسة قوية مع صيدليات أخرى تعمل [بهذا الأسلوب] داخل المخيم.

لكن هناك آخرون يتمكنون من توسيع قاعدة زبائنهم بحيث تشمل مواطنين لبنانيين، كطبيب الأسنان هذا:

اخترت أن تكون عيادتي خارج مخيم نهر البارد. لقد كانت على أطراف المخيم كي يسهل لمرضى الوصول إليها لأن 90% منهم ليسوا فلسطينيين، وإنما لبنانيون من ذوي الدخل المتواضع من منطقة عكار.

وإذا انتقلنا من أصحاب الأعمال الحرة إلى العاملين بأجر، فإننا نجد أن هؤلاء، في معظمهم، يعانون التمييز ضدهم لدى تقديمهم طلبات العمل. وقد حدثنا صيدلاني شاب من صيدا عن محاولاته العديدة للعثور على عمل. وفيما يلي مقتطفات مما رواه:

عشت طوال حياتي في لبنان، حتى إنني خلال حديثي بالهاتف مع مدير الشركة، بدوت كأني لبناني. لكن ما إن شرع يطرح عليّ بعض الأسئلة الشخصية عني، وسألني من أين أنا، حتى أدركت كم كنت سانجاً عندما أجبت بصدق أنني فلسطيني. لقد تغيرت نبرة صوته بصورة مذهلة. لن أنسى التغيير الذي طرأ على صوته. فقد بدا انزعاجه واضحاً، وأنهى المكالمة الهاتفية بسرعة.

بعد هذه المحادثة، وحوادث أخرى مماثلة، بدأت أعني كيف أن "فلسطينيتي" غدت مشكلة لي. فقد كانت تحول دوني ودون العثور على عمل [...] ولذلك، قمت بإزالة كل ما يشير إلى كوني فلسطينياً من موجز سيرتي الذاتية. [...] ذهبت إلى شركة في شارع فردان [منطقة في وسط بيروت] [...]، حين بدأت المقابلة، بدا الشخص الذي أجرى معي المقابلة شديد الإعجاب بالوثائق التي قدمتها، وشعرت بالسعادة. لن أطيل الحديث، ففي نهاية المقابلة، وكانت الأمور تسير على ما يرام، وكنا نضع اللمسات النهائية على الاتفاق، قلت له: "هناك أمر فاتني أن أخبرك به، لكنه قد يكون مهماً: أنا فلسطيني". شفق الرجل، [...] نظر إليّ كما لو كنت من جنس أدنى منه. كان فظاً. [...] قال لي إن ذلك [كوني فلسطينياً] هو سبب المشكلة، وأخبرني صراحة أنني لا أستطيع الحصول على العمل. [...]

ثمة حادثة أخرى جرحت مشاعري، وذلك حين ذهبت برفقة صديقة لبنانية لتقديم طلب عمل في شركة في الحدث [منطقة في جنوبي بيروت]. قبل طلب صديقتي ورفض طلبي. ولم يكن الأمر ليزعجني بهذا الشكل لو كانت أكثر كفاءة مني، فمعدل تخرجي النهائي هو 77٪، بينما كان معدل تخرجها 61٪. لقد أظهرت لي تلك الحادثة بجلاء معنى التمييز الواضح.

وأتاحت لي فرصة العمل في صيدلية عندما كنت طالباً في السنة الثالثة في جامعة بيروت العربية. [...] وعرض عليّ [...] مبلغ 700 دولار أميركي، وكان مبلغاً سخياً، ولا سيما أنني لم أكن تخرجت بعد. لكن عندما علم [صاحب الصيدلية] أنني فلسطيني، بدأ يتلاعب معي. أخبرني أن كل شيء على ما يرام وما عليّ إلا الحصول على وثيقة من الجامعة تثبت أنني طالب في السنة الثالثة. عندما أحضرت الأوراق اللازمة، أخبرني أنه لن يستطيع أن يدفع لي أكثر من 500 دولار، فرفضت. شعرت بالإهانة لهذا التغيير في الأمر، لأن السبب، على الأرجح، هو كوني فلسطينياً.

والتمييز يطال الترقية أيضاً. قالت ممرضة كانت تعمل في مستشفى خاص في بيروت:

كنت غالباً ما أشعر بأنهم لا يمنحون الفلسطينيين ترقية، وهذا أمر يثير الازمئزاز. ولقد أشعرتني ذلك بالحزن لأنني كنت أستحق الترقية أكثر من أي شخص آخر. وهم لا يربطون الترقية بالجنسية فقط، بل بالدين أيضاً. فالمسيحيون يتمتعون بأفضل الميزات، يتلوهم الدرور، ثم السنة، ويأتي الشيعة في النهاية. ولذلك، فأنا أعاني التمييز بسبب جنسيتي وبسبب مذهبي [هي مسلمة سنية شأنها شأن معظم الفلسطينيين]. هذا ما أشعر به على الأقل.

إضافة إلى ما تقدم، يواجه المهنيون الفلسطينيون مشكلات تتعلق بوضعهم كلاجئين، وإحدى تلك المشكلات هي الحصول على تأشيرة. وقد يكون السبب أحياناً أن المهني غير مسجل رسمياً على أنه موظف في الشركة. قال أحد الصيادلة، وهو من مخيم مار الياس ويعمل لدى شركة لبنانية:

عندما يتعلق الأمر بالسفر والعمل المرتبط بمؤسسات أخرى، تحرص الشركة على إبقائي في الظل. لدينا، مثلاً، اجتماعات دورية في فرع الشركة في شرم الشيخ، والجميع يذهب ما عداي لأنني لا أستطيع الحصول على تأشيرة. [...]

## المزايا المدفوعة وغير المدفوعة

الجزء الأخير من قصة الصيدلاني الشاب هو مجرد واحدة من قصص عديدة تروي التمييز الذي يعاني جراه الفلسطينيون فيما يخص الأجور والمزايا الأخرى في مكان العمل. على سبيل المثال، روى لنا محاسب يعيش في بيروت ما يلي:

قدمت طلباً للعمل في أحد المصارف، وكان الأجر المعروض هو 1600 دولار شهرياً. وعندما علموا بأني فلسطيني، أخبروني أنهم لن يدفعوا لي أكثر من 1000 دولار. شعرت بالانزعاج ورفضت. ذهبت إلى شركة كومبيوتر حيث كان الراتب المعروض 800 دولار شهرياً. أعجبني نوع العمل، وكان أصحاب الشركة فلسطينيين يحملون الجنسية اللبنانية. ومع ذلك [في نهاية الأمر] أخبروني أنهم لا يستطيعون توظيفي كوني فلسطينياً.

وكما لاحظنا في مثالي الصيدلاني والمحاسب الواردين أعلاه، فإن الفلسطينيين شعب يتمتع بالكبرياء، وهناك حدود للظلم الذي يستطيعون تحمّله. وقد رويت لنا قصص كثيرة متشابهة يستغني فيها الفلسطينيون عما يبدو كأنه أعمال ملائمة وذات مرتب لائق، ويقنعون بأعمال أقل أجراً ليتجنبوا التمييز ضدّهم وما يرافقه من مشاعر الإذلال والخزي، وليحفظوا بمعاملة ملائمة. وأظهرت المقابلات النوعية التي أجريت في سياق مسح العمالة، في سنة 2006، أن بعض اللاجئين ممن يعيش أقصى درجات العوز، وممن كان بحاجة ماسة إلى الدخل أكثر كثيراً من المهنيين الذين تحدثنا عنهم، كان له مواقف مماثلة.

لقد أثبتت الأرقام الإحصائية وجود تمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بالأجور، وذلك بعد استخدام بيانات المسح الجاري لثلاثة تجمعات فقيرة متغيرة باستمرار في بيروت الكبرى. وكشف التحليل أن اللاجئين الفلسطينيين يحصلون على أجور متدنية لأعمالهم المحسوبة بالساعة، مقارنة بالمواطنين اللبنانيين، سواء أكان ذلك للأشخاص الذين يحملون شهادات الدراسة الثانوية أو الدراسات العليا، أم للأشخاص الحاصلين على التعليم الأساسي فقط (Khawaja 2006).

ويعتبر التأمين الصحي وتعويضات التقاعد أموراً بالغة الأهمية لشعور الفرد بالطمأنينة، كما تعتبر المزايا الأخرى كالإجازة المرضية، وإجازة الأمومة، والإجازة المدفوعة، عوامل مهمة للرفاه الاجتماعي. لكن فيما يخص المهنيين الفلسطينيين، فإن قلة منهم فقط تتمتع بالمزايا المذكورة، عدا طبعاً أولئك العاملين لدى الأونروا. وفي خطوة تخالف الإجراءات في مجال الأعمال غير الرسمية، فإن عدداً محدوداً من الشركات الخاصة أنشأت أنظمة تأمين خاصة به تغطي العاملين جميعهم لديه، شرط حصولهم على إجازة العمل. ونظراً إلى ندرة تحقيق هذا الشرط بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين، أخفق هؤلاء حتى في الحصول على المزايا المتوفرة في تلك المؤسسات الأكثر (تنظيماً).

## العمل خارج الاختصاص

يعمل كثيرون من المهنيين الفلسطينيين في أعمال لا علاقة لها باختصاصهم الدراسي، إما لتعثر العثور على العمل الملائم، وإما لانخفاض الأجر، وإما لسوء أوضاع العمل، وإما - كما لاحظنا - لأن هؤلاء يرفضون التمييز. المقطع التالي مأخوذ من قصة رواها مهندس ميكانيكي:

لدى عودتي من روسيا بدأت البحث عن عمل ضمن المجالات ذات الصلة بهندسة الميكانيك، لكنني مع الأسف، لم أعثر على أي عمل. وسرعان ما عملت في مخبز، وظللت أعمل هناك حتى سنة 1999. وكان راتبي 200 - 300 دولار شهرياً. في سنة 1999، وجدت عملاً لدى شركة تصوير ونسخ، وعملت هناك حتى سنة 2000. وقد تراوح راتبي ما بين 0 - 500 دولار شهرياً، وفقاً لمقدار العمل الذي كان يوكل به إليّ [...]. ويمكن القول أنني، اعتباراً من سنة 1997، كنت أكسب نحو 2000 - 3000 دولار في العام [167 - 250 دولاراً في الشهر].

وهناك مهندس آخر من البقاع يبلغ الواحدة والأربعين، متخرج من جامعة بيروت العربية، وقد حقق نجاحاً أكبر على الرغم من التمييز الذي يواجهه، مع أنه لا يعمل ضمن مجاله المهني. وقد أخبرنا التالي:



بدأت العمل في شركة لبنانية كمهندس موقع، ثم تركت العمل بعد ثلاثة أشهر لأن الراتب كان ضئيلاً (300 دولار)، ولم يكن يكفي ثمن الطعام. بعد ذلك عملت في منطقة برمانا البعيدة عن بعلبك [نحو 100 كيلومتر] لكنني لم أستطع دفع تكاليف السفر في عطلة نهاية الأسبوع. بعد شهرين، وجدت عملاً في منطقة الشويفات [على مسافة 70 كيلومتراً تقريباً من البقاع]، وكان مشروعاً لأشخاص فلسطينيين، وكانوا يريدون مهندساً للإشراف على العمل. قبلت العمل لأنني تصورت أن الفلسطينيين سيعاملونني بشكل أفضل، ولأن المكان كان أقرب [إلى منزلي] من العمل السابق. كان أجري، ولعام كامل، 300 دولار في الشهر، وعندما طالبت بزيادة راتبي، عرضوا علي [زيادة] 50 دولاراً [فقط] فتركت العمل.

كنت قد تزوجت وأصبحت أماً لطفلة، فقررت الاستقرار في بعلبك، والعثور على عمل لائق حتى لو لم يكن ضمن اختصاصي لأنني كنت في حاجة إلى إعالة أسرتي. وجدت عملاً كمدرّس في مدرسة لبنانية خاصة بجوار منزلي، وبدأت براتب 500 دولار، وقد وصل حالياً إلى 800 دولار. أدرّس 30 ساعة مادتي الرياضيات والفيزياء، والراتب لا بأس به، لكن المدرّسين اللبنانيين الذين يدرّسون 30 ساعة يحصلون على 1200 دولار.

تجربة المهندس في عمله الحالي في التدريس تشكل مثلاً آخر للتمييز في الأجور، فأصحاب العمل اللبنانيون يستغلون هشاشة وضع الفلسطينيين، من حيث ضعف موقفهم القانوني وفقدهم، لزيادة مواردهم.

### أعمال متعددة

بيّن العمل الميداني الذي قمنا به أن المهنيين، في كثير من الحالات، يمارسون أكثر من عمل كامل لتأمين مستوى معيشة لائق لعائلاتهم. ومن المعروف أن أطباء الأسنان وأطباء الصحة بشكل خاص، يعملون ساعات طويلة، وقد أوجز لنا طبيب من مخيم البص حياته المهنية على الشكل التالي:

في سنة 2000، عملت متطوعاً في مستشفى الهلال الأحمر عاماً ونصف عام، ثم أصبحت موظفاً دائماً في المستشفى. كنت أكسب 450 دولاراً في الشهر. بالإضافة إلى عملي هناك، افتتحت عيادة في مركز طبي مشترك، وكنت أكسب 200 دولار في الشهر كحد أعلى. أعمل أيضاً في ورديات ليلية في صيدلية براتب قدره 250 دولاراً [في الشهر]، كما أقوم بعيادة المرضى لدى الطلب، وهو ما يؤمن لي 200 دولار تقريباً في الشهر.

### العمل بصورة غير قانونية

إذا أخذنا في الاعتبار ندرة عدد الفلسطينيين الحاصلين على إجازة العمل (141 شخصاً في سنة 2007)، فإن من الطبيعي أن يقول المهنيون الفلسطينيون، في معظمهم، أنهم موظفون من دون عقود عمل. الاستثناء الوحيد هنا هو العمل مع الأونروا أو مع منظمات فلسطينية، إذ لا يُطلب من الشخص تقديم إجازة العمل. والعمل من دون عقد يعني ألا يُسجّل الشخص رسمياً باعتباره موظفاً، ولهذا يحاول المهنيون عادة تجنب لفت الأنظار في موقع العمل، بما في ذلك الاختباء في أثناء زيارة مسؤولي وزارة العمل.

وبما أنه من المستحيل فعلياً الانتساب إلى نقابة مهنية، أو الحصول على إجازة عمل، فإن أغلبية المهنيين تعمل بصورة غير قانونية. علاوة على ذلك، تفرض إجازة العمل دفع رسم سنوي يتراوح ما بين 600 و1100 دولار، وهو ما يشكل عبئاً ثقيلاً على الفلسطينيين، في معظمهم، نظراً إلى ضآلة الرواتب المعطاة لهم. ومع ذلك، يبحث بعض الفلسطينيين عمداً عن شركات يمكنها تسهيل الحصول على إجازة العمل.

ويواجه المهندسون الفلسطينيون أصحاب الأعمال الحرة مشكلات لدى عملهم خارج مخيمات اللاجئين. يقول مهندس مدني شاب من بيروت:

عندما تلقيت مكالمة هاتفية لإطلاق أحد المشاريع في بعلبك، ذهبت لأبدأ العمل، لكن سرعان ما بدأت المشكلات. كان المشروع في منطقة خارج المخيم، وبالتالي كان هناك مشكلات تتعلق بالرخص والالتزامات القانونية، وكان رجال الشرطة يأتون كل يوم لمضايقتنا.

توقف العمل في المشروع لشهرين، لكنه استؤنف بعد دفع الرشى.

## التجاوزات

إن تجاوز أنظمة العمل يشير إلى الأساليب التي يلجأ إليها المهنيون الفلسطينيون للالتفاف على العقوبات القانونية وغير القانونية التي تعرقل سبيل مهنتهم. كما يمكن أن يشير هذا التجاوز إلى قدرة المهني على استخدام رأس ماله الاجتماعي لتحدي العوائق. وقد تبين لنا أن المهنيين الفلسطينيين يلجأون إلى استراتيجيات متنوعة لاختراق سوق العمل اللبنانية ولتحسين وضعهم المهني.

أحد الأمثلة للتغلب على عقبة قانونية هو العمل لدى شركة ما من دون الحصول على إجازة عمل، إذ يقوم بعض المهنيين الفلسطينيين بإقامة علاقة شخصية مرضية مع مديره بحيث يدفعهم إلى تجاهل مشاعر التحامل الشخصية أو الإثنية، والتي من شأنها أن تؤذي مستقبله المهني لولا هذه العلاقة. مثال آخر لتجاوز أنظمة العمل، هو استغلال الشخص لأقدميته في الشركة، إذ يتعاون مع المهنيين الفلسطينيين الآخرين، ويقدم التماسات جماعية لتحسين الامتيازات المدفوعة وغير المدفوعة. وقد أوردنا مثلاً لمهندس مدني اضطر إلى رشوة السلطات المحلية كي يتمكن من الاستمرار في تنفيذ العمل. ثمة مثال آخر للتجاوز هو إنشاء شركة باسم شخص لبناني، وقيام الشخص الفلسطيني بالقسط الأوفر من العمل. وأظهرت المقابلات التي أجريناها تزايد عدد حالات العمل تحت أسماء أخرى، ولا سيما بين أوساط المهنيين الذين لا يحق لهم توقيع وثائق لأنهم لا يتمتعون بعضوية إحدى النقابات المهنية. وقد أخبرنا محام في طرابلس بما يلي:

*افتتحت مؤخراً مكتباً للمحاماة مع شريك لبناني، واسمي مكتوب بجانب اسمه على اللوحة المثبتة على الباب، لكن الفارق هو أن اسمه متبوع بكلمة "محامي"، في حين أن اسمي متبوع بكلمة "مستشار قانوني"، كما أن المكتب مسجل لدى السلطات اللبنانية باسم شريكي.*

ويواجه الأطباء مشكلة عدم أهليتهم لكتابة وصفات طبية يمكن استعادة قيمتها من الضمان الاجتماعي أو من شركات التأمين الخاصة. قال لنا أحد الأطباء:

*لا أستطيع كتابة اسمي على وصفة طبية تُقدّم إلى الضمان الاجتماعي لأنني غير مسجل فيه على غرار بعض الأطباء اللبنانيين [...]. الفارق بيني وبينهم أنني ممنوع من التسجيل لأنني فلسطيني، أمّا هم فيمكنهم ذلك إذا رغبوا في هذا. لكنني وجدت حلاً للمشكلة: كثيرون من أصدقائي اللبنانيين يعطونني وصفات موقعة ومختومة أستطيع أن أملاها أنا للمرضى المسجلين في الضمان الاجتماعي (15).*

أحياناً، تقبل بعض شركات التأمين الخاصة وصفات يوقّعها أطباء فلسطينيون، شرط أن تكون عناوينهم خارج المخيمات، وقد يكفي الإبقاء على اسم الشارع وإغفال اسم المنطقة، كما تبين القصة التالية:

*عندما كان العنوان المذكور على أوراق الوصفات مخيم [نهر] البارد، كانت شركات التأمين الخاصة ترفضها. فقررت إعادة طبع أوراق الوصفات وإغفال ذكر مخيم [نهر] البارد، فذكرت اسم الشارع فقط، طريق المحمّرة، فسارت الأمور على ما يرام.*

وهناك مهنيون فلسطينيون يستغلون علاقاتهم بالمسؤولين المحليين لتجاوز العقوبات، وهذا ما تبينه قصة الممرضة من مخيم نهر البارد، والتي كانت تعمل في مشفى خاص. فقد قامت بتنظيم الموظفين الفلسطينيين، واقترحت على أحد الوجهاء المحليين الحصول على التأييد السياسي من جانب الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية اللبنانية، في مقابل سحب قرار من وزارة العمل يقضي "بأن على الموظفين الفلسطينيين جميعهم، والبالغ عددهم ثمانون موظفاً، أن يحصلوا على إجازات عمل، وإلا يكون على المستشفى أن يتحمل النتائج"، فقام الوجيه بهذا، وهكذا استطاعت هذه الممرضة أن تساعد الممرضات كلهن على الاحتفاظ بعملهن.

### مخيمات اللاجئين والشركات العابرة للحدود القومية

أظهرت المقابلات أنه باستثناء المحامين، تشكل المخيمات موقعاً مهماً للعمل للعديد من المهنيين الفلسطينيين، فثلث الذين قابلناهم يعملون داخل المخيم. لكن مخيم اللاجئين ليس البيئة السهلة للعمل، ولا سيما للفلسطينيين الذين لم يسبق أن عاشوا فيه، فالمخيمات بيئة مغلقة، نوعاً ما، لها قواعدها الخاصة، وتشكل فيها العلاقات العائلية والأقدمية أحياناً، مطلباً ملحاً للنجاح. بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية الزبائن في المخيم هي من الفلسطينيين من ذوي القدرة الشرائية المنخفضة. ومع ذلك، نجد أنه حتى المهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة الفلسطينيين، الذين يعملون لحسابهم الخاص خارج المخيم، يعتمدون على الزبائن من داخل المخيم. والنتيجة هي مشاريع عمل هامشية ذات فرص نمو محدودة.

على الرغم من ذلك، هناك في لبنان عدد من الشركات الكبيرة التي يملكها فلسطينيون، فقد اجتذب لبنان، منذ وقت طويل، العديد من الشركات العابرة للحدود القومية، بما فيها شركات يملكها رجال أعمال فلسطينيون في الشتات، آتين من خلفيات متنوعة. وقد وُجِدَ في لبنان، قبل سنة 1948، مجموعة نشيطة من رجال الأعمال الفلسطينيين (في مجال المحاسبة والهندسة، مثلاً)، تابعوا أعمالهم حتى الوقت الراهن، ويحملون حالياً الجنسية اللبنانية (حنفي 1997، 2001).

وتظهر الدراسة أن المهندسين الفلسطينيين الناجحين في لبنان يعملون، في معظمهم، لدى شركات هندسية كبيرة مرتبطة بالنخبة الفلسطينية في الشتات، كشركات: CCC، وخطيب وعلمي، ودار الهندسة. وتشجع سياسة هذه الشركات على توظيف المهندسين الفلسطينيين وترقيتهم، لكن، حتى في هذه الأجواء، يشعر أكثر المهندسين الفلسطينيين كفاءة بأن هويتهم الفلسطينية تشكل لهم حاجزاً من نوع ما، فحتى في تلك الشركات الفلسطينية، يُمارَس ضدهم نوع من التمييز يتجلى في رواتب وميزات أقل.

### التداعيات النفسية للتمييز

قال كثيرون من المهنيين إن تجاربهم في سوق العمل جعلتهم يشعرون بالدونية وبأنهم مرفوضون، وإن التمييز ضدهم كانت نتيجته انعزالاً نفسياً. أخبرنا طبيب أسنان من مخيم عين الحلوة:

*ليس من السهل رؤية أصدقائك يمارسون مهنتهم في عياداتهم الخاصة، بينما لا تستطيع أنت القيام بذلك. كنت مدير مركز طب الأسنان في مستشفى الهلال الأحمر، وقد تدرب كثير من أطباء الأسنان اللبنانيين على يدي، وهم جميعاً الآن يعملون في عياداتهم الخاصة ويكسبون كثيراً. لقد ساعدت إحدى زميلاتي مثلاً في شراء عيادتها وفي تأثيثها وتجهيزها بالمعدات، لكنني لا أستطيع القيام بأي شيء في العيادة إلا بشرب القهوة. صدقني، هذا ليس بالأمر السهل.*

وما من شك في أن التمييز كان له تأثير سلبي في فرص العمل المتوفرة أمام هؤلاء المهنيين. تقول إحدى الصيدلانيات من بيروت:

*أعتقد أن الصيدالة الفلسطينية هم أكثر من يعاني جراء الإحباط في طموحاتهم. فالنظام اللبناني يمنعنا من تحقيق تطاعتنا التي تتجاوز السقف الذي حدده لنا.*

ويشعر بعض المهنيين بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم في لبنان نظراً إلى منعهم من الوصول إلى سوق العمل الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، أدت معاملة الفلسطينيين كأجانب إلى خلق مشاعر الاستياء لدى العديد ممن قابلناهم، وتلك مشاعر عبرت عنها ممرضة شابة بالقول:

*أنا مضطرة في كل عام إلى تقديم كومة من الأوراق الرسمية إلى مختلف السلطات اللبنانية - كالتصريح الأمني، مثلاً. وهذا يدفعني إلى الشعور بأنني مثل أي أجنبي آخر، أميركي أو كندي، وبأنني قدمت إلى لبنان للتو، كأني شخص سري لانكي جاء حديثاً للعمل، مع أنني أعيش في لبنان منذ ثمانية وعشرين عاماً [عمرها]. الشعور بالتمييز مؤلم.*

تعتبر هذه المعاملة السيئة، جزئياً، نتيجة مباشرة للأنظمة والقوانين: فأصحاب العمل لا يستطيعون توظيف الفلسطينيين حتى لو كانوا يرغبون في ذلك، كما أن الإطار القانوني يؤدي إلى الاستغلال الاقتصادي، فصاحب العمل قد يستغل أي فرصة متاحة لزيادة أرباحه، بما في ذلك دفعه مرتبات مختلفة، وحرمان بعض الموظفين من المزايا غير المدفوعة. لكن المعلومات التي جمعناها لا تترك إلا مجالاً بسيطاً للشك في أن العديد من اللبنانيين يشعرون بالارتياح إزاء الفلسطينيين، بل إنهم عبروا عن عدم محبتهم لهم كمجموعة. وتتبدى هذه المواقف في أشكال عدة. فقد أخبرتنا إحدى المدرسات الشابات من مخيم الرشيدية، وهي تعمل في مدرسة لبنانية خاصة، كيف أن الأهالي والموظفين، على حد سواء، يشكون باستمرار من لهجتها الفلسطينية.

#### 4 - الخاتمة

أقام لبنان حاجزاً في وجه العمالة الأجنبية. وسياسة الحماية هذه، تقوى بصورة خاصة عندما يصل الأمر إلى الفلسطينيين - المقيمين في لبنان منذ 60 عاماً - الذين لا يستطيعون فعلياً الحصول على عمل بصفة قانونية نظراً إلى بعض العوائق مثل قانون المعاملة بالمثل، والنظم الداخلية للنقابات المهنية.

ونتيجة العوائق القانونية، ينتهي الأمر بكثير من المهنيين الفلسطينيين إلى ممارسة أعمال خارجة عن مجال تخصصهم، وذات إنتاجية منخفضة ورواتب ضئيلة. ومع ذلك، وكما أظهرت الدراسة، هناك لاجئون فلسطينيون آخرون يتجاوزون تلك الصعوبات ويعملون كأطباء، وممرضين، وصيادلة، ومهندسين، ومدرسين، إلخ، لكن هذه التجاوزات تكلف كثيراً: فأغلبية المهندسين الفلسطينيين العاملين في سوق العمل اللبنانية (بخلاف سوق العمل في المخيم حيث توفر الأونروا، أكثر من غيرها، شروط عمل جيدة) يتم استغلالها من جانب أصحاب العمل. فهؤلاء الفلسطينيون يعملون ساعات طويلة، لكنهم لا يحصلون على الرواتب التي يستحقونها، كما أنهم غالباً ما يفتقرون إلى مزايا من نوع تعويض التقاعد، وإجازة الأمومة، والإجازة المدفوعة. ويسهل النظام القانوني العام، حدوث حالات كهذه. إضافة إلى ذلك، من النادر أن تطبق الضوابط الخاصة بالعمل، وكثيراً ما يجري تحذير أصحاب العمل خلسة، وهو ما يؤدي إلى تقليص فرص انكشاف التوظيف غير القانوني وتجريم أصحاب العمل. وهذا بدوره يرسخ، بل يشجع، التوظيف غير القانوني وممارسات التمييز والاستغلال الاقتصادي.

وقد يخطر في البال أن الأوضاع الكئيبة التي أتينا إلى ذكرها في هذه الدراسة، يمكنها أن تثبط عزيمته اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان، وتمنعهم من متابعة الدراسة الجامعية والعمل في مهنة تخصصية. ويبدو أن هذه الفكرة تؤيدها الأرقام الإحصائية التي تظهر أن عدد الحاصلين على شهادة ما بعد المرحلة الثانوية، بين الراشدين الشباب، هي أعلى بنسبة 50 - 100% بين اللبنانيين منها بين سكان المخيمات الفلسطينية. كما تظهر أن الفجوة التعليمية بين المجموعتين هي أوسع في أوساط الفئة العمرية الأصغر منها في أوساط الفئة العمرية الأكبر. لكن التباينات في النتائج التربوية يمكن تفسيرها بعوامل أخرى غير خصائص سوق العمل، كالتفاوت في المنظومات التربوية، والهجرة من المخيم إلى خارجه، وإلى خارج البلد، على سبيل المثال. والهجرة إلى الخارج تعني ضمناً خسارة مباشرة لرأس المال البشري بين أوساط الفلسطينيين، لأن الذين يهاجرون هم في الأغلب، الأشخاص الأكثر مهارة، بمن فيهم الأفضل تعليماً. وبما أن أطفال الأهل الذين يحملون شهادات عالية غالباً ما يكونون أكثر تفوقاً في المدرسة، فإن التأثير غير المباشر والطويل الأمد لهجرة الفلسطينيين إلى الخارج، يتمثل في أداء أكثر تواضعاً بين أوساط أطفال الفلسطينيين الذين ظلوا في المخيمات وفي لبنان. لكن ذلك يظل مجرد فرضيات لا يمكن اختبارها بالبيانات التي حصلنا عليها. ولسوء الحظ، فإن المقابلات التي أجريناها، لم تنطو على معلومات - بشأن الخيارات الدراسية للأشخاص - تسمح بالتوصل إلى استدلالات ذات مغزى تتعلق بمفاهيمهم وأفكارهم في شأن علاقة التعليم بسوق العمل.

وعلى الرغم من المعدل العالي للهجرة بين أوساط المهنيين اللبنانيين إلى خارج لبنان، وما يستتبع ذلك من نزيف للأدمغة، من حدوث عجز في الطاقة البشرية، فإنه لا تلوح في الأفق أي بوادر تفيد بتغيير قوانين العمل اللبنانية وممارسات التمييز في سوق العمل اللبنانية. وفي اعتقادنا أن الحجج التي تسوقها الدولة والنقابات المهنية لتبرير المعاملة الحالية للفلسطينيين في لبنان، هي حجج واهية إذا أخذنا في الاعتبار الأسس الديمقراطية الليبرالية للمجتمع اللبناني ونظامه السياسي. إن الأيديولوجيات النقابية التي نشأت في أوروبا في مطلع القرن العشرين لحماية المهن الحرة، سرعان ما انتشرت إلى بقية أنحاء العالم - بما في ذلك لبنان، حيث تضع النقابات المهنية،

كما رأينا، أنظمة داخلية خاصة بها لمنع أي شخص غير لبناني من ممارسة المهنة. وقد تضافر التأثير النقابي والديناميات المحلية واتخذاً شكلاً قومياً.

لكن سياسة التحكم بالسوق اللبنانية للعمل المهني لا تعكس "مشروع تنمية" وضعت الدولة، بل تمثل مزيجاً من منطقتين: منطق السوق النيوليبرالي neo-liberal، الذي يسمح للخبراء "الشرعيين" وحدهم بممارسة المهنة، وبالتالي يخلق فئة ثانوية من المهنيين تتعرض للاستغلال، ومنطق صيغة الدولة القومية اللبنانية - المحددة بيولوجياً إلى حد ما، بحسب التوارث الأبوي، والتي لا مكان فيها للاجئين.

وفي رأينا أن هناك منطقاً لا سبيل إلى تجاهله يقول إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبعد ثلاثة أجيال على وجودهم هناك، لا يجوز اعتبارهم ببساطة مجرد "غرباء" ومهاجرين مؤقتين، بل مقيمين دائمين. فأغلبية الدول الغربية، إن لم نقل جميعها، تميز بين الأجانب وبين المقيمين الدائمين، ولا يوجد عادة فارق كبير بين حقوق المواطن وحقوق المقيم الدائم. ■

(\*) ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت؛ أوجا آ. تيلتنس (Åge A. Tiltnes):

باحث في معهد فافو للدراسات التطبيقية الدولية (FaFo) - النرويج.

(\*\*) هذه ترجمة لمقالة بعنوان:

"The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon: Constrains and Trasgression"

وقد جرى تعديل المقالة، ونشرت في مجلة: 1. (2008), vol. 5, no. Knowledge, Work & Society

ترجمة: مهى بحبوح.

- (1) نود التعبير عن الامتنان للحكومة النرويجية، وكذلك للمركز الدولي للتنمية والأبحاث (IDRC) في كندا، لتمويله عملية جمع البيانات.
- (2) أود توجيه الشكر إلى منال قرطم ومازن فاكهاني على الجهد الكبير الذي بذلاه خلال البحث الميداني، وخصوصاً خلال أوضاع سياسية استثنائية مر بها لبنان.
- (3) المبحوث هو كل من تمت مقابله ودراسة وضعه.
- (4) استناداً إلى مسح العمالة، 12٪ من الخريجين الجامعيين كلهم ضمن القوة العاملة حصلوا على شهاداتهم من خارج لبنان، في حين تخرجت نسبة 15٪ من أولئك الخريجين الجامعيين، بغض النظر عن وضعهم المهني، من جامعات خارج البلد.
- (5) ضمت العينة الأصلية 2801 أسرة معيشية. وكان هناك 33 حالة رفض، وفي 16 حالة لم يتمكن الذين يجرون المقابلات من الاتصال بالأسر المختارة، أو أن الوحدة السكنية كانت شاغرة، وفي ثماني حالات لم يكن في الإمكان تحديد الوضع، أو أن المعلومات التي تم جمعها لم تكن من النوع الذي يعول عليه. و"التجمع" هو منطقة أو حي سكني لا يقل فيه عدد الأسر المعيشية الفلسطينية عن 25 أسرة، وقد أخذ إطار العينات من التعداد السكاني الذي جرى في سنة 1998، واشترك فيه كل من المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد فافو، وشمل 12 مخيماً فلسطينياً و45 تجمعاً سكانياً، وتم توزيع العينة العشوائية بحيث يسمح بجمع المعلومات من المناطق الثلاث (الشمال وبيروت والجنوب).
- (6) التقدير الرسمي لعدد السكان في سنة 2004، هو 3.75 ملايين نسمة، بعد استثناء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (MoSA, CAS and UNDP 2006).
- (7) <http://www.un.org/unrwa/publications/index.html>
- وهذه الأرقام هي حتى تاريخ 31 آذار/مارس 2006.
- (8) يُفترض أن عدداً من الفلسطينيين لا يقل عن 25.000 شخص حصل على الجنسية اللبنانية في سنة 1994 (Haddad 2000, p. 85).
- (9) التعليم شبه المهني هو تعليم يتطلب الدراسة عاماً أو عامين، ويكون معيار القبول فيه إنهاء الطالب الدراسة الثانوية. وبعض المعاهد توفر تعليماً شبه مهني لثلاثة أعوام مع امتحاناتها، وهو تعليم يؤهل الطالب

- لدراسات الجامعية. ويغطي التعليم شبه المهني مجالات كالحاسوب وإدارة الأعمال، كما يمكن الطالب من أن يصبح مساعد ممرض، أو مساعد صيدلي، أو مساعد معالج فيزيائي، أو مساعد مهندس.
- (10) الإحصاءات الوطنية اللبنانية تستثني الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، لكنها عادة تشمل الفلسطينيين القاطنين خارج المخيمات.
- (11) من الأسر المعيشية التي يحمل فيها رب العائلة شهادة تعليم عال، هناك 78٪ منها لديها قريب مقرب يعيش خارج لبنان: 39٪ في أوروبا؛ 48٪ في الخليج؛ 19٪ في أميركا الشمالية.
- (12) منح ما مجموعه 20.734 إجازة عمل لأشخاص عرب، في حين منح 57.075 إجازة عمل لآسيويين غير عرب، و43.566 إجازة عمل لأشخاص من جنسيات أخرى، وذلك بحسب مركز الإحصاء اللبناني (2007).  
أنظر: [http://www.cas.gov.lb/Newrep\\_en.asp](http://www.cas.gov.lb/Newrep_en.asp)
- (13) النقابات المهنية لها ثلاثة أهداف: (1) تعزيز مهنة ما تؤسس شرعيتها بصورة واضحة على المؤهلات والخبرة؛ (2) السيطرة على سوق العمل المهني؛ (3) تأمين الحماية القانونية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المهنيون في أثناء ممارستهم المهنة (Longuenesse 2006).
- (14) يستخدم اللبنانيون، بصورة أساسية، عملتين هما: الليرة اللبنانية والدولار الأميركي.
- (15) في مقابل الوصفات "الفارغة" والموقعة، ينتظر الأطباء اللبنانيون من الأطباء الفلسطينيين إحالة بعض المرضى إليهم، إذا كانوا بحاجة إلى أخصائي مثلاً.

## المراجع

### بالعربية

- الناطور، سهيل (2005). "فلسطينيو لبنان: حق العمل". بيروت: مركز التنمية البشرية.
- حنفي، ساري (1997). "بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني". رام الله: مواطن.
- ——— (2001). "هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز". رام الله: مواطن؛ مؤسسة الدراسات المقدسية.
- شبلاق، عباس (2005). "أفكار حول الشتات الفلسطيني في أوروبا". في: "الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف". تحرير عباس شبلاق. رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية؛ شمل (مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني).

### بالأجنبية

- Doraï, Mohamed Kamel (2003). "Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks, and Transnational Practices". *Refuge*, vol. 21, no. 2, pp. 23-31.
- El-Natour, Souheil (September 1997). "The Legal Status of Palestinians in Lebanon". *Journal of Refugee Studies*, vol. 10, no. 3, pp. 360-377.
- ETF (2005). *Lebanon: Country Analysis 2005*. Torino: European Training Foundation.
- Farsoun, Samih K. and Christina E. Zacharia (1997). *Palestine and the Palestinians*. Boulder, Colorado: Westview Press.
- Haddad, Simon (Summer 2000). "Sectarian Attitudes as a Function of the Palestinian Presence in Lebanon". *Arab Studies Quarterly*, vol. 22, no. 3, pp. 81-100.
- (2002). ——— "The Relevance of Political Trust in Postwar Lebanon". *Citizenship Studies*, vol. 6, no. 2, pp. 201-218.
- Khalaf, Samir (2003). "On Roots and Routes: The Reassertion of Primordial Loyalties". in *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain*

- Regional Environment*, eds. Theodor Hanf and Nawaf Salam. Studien zu Ethnizität, Religion und Demokratie, Band 4. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
- Khalidi, Muhammad Ali and Diane Riskedahl (Fall 2007). “The Road to Nahr el-Barid: Lebanese Political Discourse and Palestinian Civil Rights”. *Middle East Report*, vol. 244, pp. 26-33.
  - Khalili, Laleh (Fall 2005). “A Landscape of Uncertainty: Palestinians in Lebanon”. *Middle East Report*, no. 236, pp. 34-39.
  - Khawaja, Marwan (May 2006). “The Cost of Being Palestinian in Lebanon”. Presentation at a workshop on the *Employability of Palestinian Refugees*, Beirut 5-6 May. Hosted by UNRWA and the Lebanese Government.
  - Knudsen, Are (2005). *Precarious Peacebuilding: Post-war Lebanon, 1990-2005*. Working Paper 12. Bergen: Christian Michelsen Institute (CMI).
  - (2007). ——— *The Law, the Loss and the Lives of Palestinian Refugees in Lebanon*. Working Paper 1. Bergen: Christian Michelsen Institute.
  - Labaki, Boutros (2003). “The Postwar Economy: The Miracle that didn’t Happen”. in *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment*, eds. Theodor Hanf and Nawaf Salam. Studien zu Ethnizität, Religion und Demokratie, Band 4. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
  - Leenders, Reinoud (2003). “Public Means to Private Ends: State Building and Power in Postwar Lebanon”. in *Politics from Above; Politics from Below: The Middle East in the Age of Economic Reform*, ed. Eberhard Kienle. London: Saqi.
  - Longuenesse, Elisabeth (2005). “Ouverture des marchés et mobilités professionnelles des cadres”. in *Migrants et migrations au moyen-orient, 1990-2003: Vers des mobilités séquentielles*, ed. Hana Jaber and Françoise Métral. Damascus: IFPO.
  - (2006). ——— “Accountants and Economic Governance in a Dependent Country: Conflicting legacies and New Professional Issues in Lebanon”. *Society and Business Review*, vol. 1, no. 2, pp. 106-121.
  - MoSA, CAS and UNDP (2006). *Living Conditions of Households: The National Survey of Household Living Conditions 2004*. Lebanon: Ministry of Social Affairs (MoSA), Central Administration for Statistics (CAS) and United Nations Development program (UNDP).
  - Nasr, Salim (2003). “The New Social Map”. in *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment*, eds. Theodor Hanf and Nawaf Salam. Studien zu Ethnizität, Religion und Demokratie, Band 4. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
  - Nasrallah, Fida (September 1997). “Lebanese Perceptions of the Palestinians in Lebanon: Case Studies”. *Journal of Refugee Studies*, vol. 10, no. 3, pp. 349-359.
  - Nizameddin, Talal (Winter 2006). “The Political Economy of Lebanon under Rafiq Hariri: An Interpretation”. *The Middle East Journal*, vol. 60, no. 1, pp. 95-114.
  - Pedersen, Jon (2003). “Population Forecast of Palestinian Refugees 2000-2020”. in *Finding Means, UNRWA’S Financial Crisis and Refugee Living Conditions: Socio-economic Situation of Palestinian Refugees in Jordan, Lebanon, Syria, and*

- the West Bank and Gaza Strip*, ed. Laurie Blome Jacobsen. Fafo Report 427, vol. I, Oslo: Fafo.
- Peteet, Julie (2005). *Landscape of Hope and Despair*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press (PENN.)
  - Salibi, Kamal (1988). *A House of Many Mansions; The History of Lebanon reconsidered*. London: I.B. Tauris.
  - Sayigh, Rosemary (1994). "Palestinians in Lebanon and the PLO: Uncertain Future". in *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, ed. Deirdre Collings. Boulder, Colorado: Lynne Rienner.
  - ———March (2001). "Palestinian Refugees in Lebanon: Implantation, Transfer or Return?". *Middle East Policy*, vol. VIII, no. 1, pp. 94-105.
  - Suleiman, Jaber (April 2006). *Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon*. Brighton: University of Sussex, Development Research Centre on Migration, Globalisation & Poverty.
  - Sørvig, Bendik (2001). "Exile without Refuge: Experiences and Practices of Exile Among Young Palestinian Camp Refugees in Beirut". M.A. Dissertation in Human Geography, University of Oslo.



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)